مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

وزير العمل: مسار الإصلاح على السكّة الصحيحة وننسّق مع الأمن العام لتنظيم العمالة الأجنبيّة

تتمحور استراتيجيا وزارة العمل حول مجموعة من العناوين التي تتناول تحديث وزارة العمل، التحول الرقمي، حماية العمال، تنظيم سوق العمل، تعزيز المؤسسة الوطنية للاستخدام، تطوير التدريب المهني، وتنظيم العمالة الاجنبية، اضافة الى تعزيز الحماية الاجتماعية والتنسيق مع اطراف الانتاج

انطلاقا من هذه العناوين والمحاور الأخرى، وعلى الرغم من كل الظروف التي يمر بها لبنان، إلا ان مسار الإصلاح في وزارة العمل وضع على السكة الصحيحة وبات يمكن البناء عليه، بدلا من انتظار الظروف المثالية التي قد لا تأتي.

لم يقتصر دور وزارة العمل على متابعة الملفات الداخلية المتعلقة بها، بل كانت ايضا شريكا فاعلا في مواجهة تداعيات العدوان الاسرائيلي على لبنان، حيث اعدت الوزارة تقريرا شاملا عن الاضرار الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية ولا سيما تلك التي طالت المنشآت والمصانع والمؤسسات التجارية وغيرها، وتم تسليم التقرير إلى منظمة العمل الدولية في جنيف.

"الامن العام" التقت وزير العمل الدكتور محمد حيدر وحاورته حول استراتيجيا الوزارة ودورها خلال العدوان، خططها المستقبلية، تنظيم العمالة الأجنبية، وغير ذلك من الملفات المهمة.

■ ما هو الدور الذي قامت به وزارة العمل خلال فترة العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان؟

□ خلال العدوان الاخير، كان همنا الاساسي أن تقوم وزارة العمل بدورها ضمن منظومة الاستجابة الحكومية للأزمة، لأن تداعيات الحرب لا تقتصر على الجانب الانساني، وانما تطال ايضا سوق العمل والعمال واصحاب العمل والمؤسسات الانتاجية. من هذا المنطلق، تابعنا اوضاع العمال والمؤسسات في المناطق المتضررة، كما قمنا بجولات ميدانية على عدد من مراكز الايواء للاطلاع مباشرة على اوضاع النازحين واحتياجاتهم، لا سيما النازحين من الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع. وقد شملت الجولات مراكز ومدارس في بيروت وبشامون ومناطق عدة. لقد استجابت الوزارة سريعا للظروف الطارئة حيث جرى استحداث مركز مؤقت لها خلال فترة العدوان، تم الانتقال اليه لمتابعة تقديم الخدمات للمواطنين فيه. كان التنسيق قائما مع الوزارات والادارات المعنية، وفي مقدمها وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والتربية والداخلية، اضافة إلى الاجهزة والادارات المعنية بإدارة الازمة، بحيث يكون لكل وزارة دورها ضمن الامكانات المتاحة. من المهم أن نؤكد أن وزارة العمل، حتى في ظروف الحرب، لم تتعامل مع ملف العمل باعتباره ملفا ثانويا، لأن الحفاظ على فرص العمل وحماية حقوق العمال واستمرار المؤسسات في الانتاج هي جزء اساسي من قدرة المجتمع على الصمود والتعافي. وهذا اصبح اكثر الحاحا بعد أن اظهرت المعطيات الحديثة ان النزاع الاخير تسبب بخسائر كبيرة في الوظائف وسبل العيش. كما اعدت الوزارة تقريرا شاملا عن الاضرار الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية، ولا سيما تلك التي طالت المنشآت والمصانع والمؤسسات التجارية وغيرها، وتم تسليم التقرير الى منظمة العمل الدولية في جنيف.

■ ما هي الاستراتيجيا التي وضعتموها للوزارة، وهل سمحت الظروف بتحقيقها؟

□ عندما بدأنا العمل وضعنا مجموعة من الاولويات، ابرزها تحديث وزارة العمل، التحول الرقمي، حماية العمال، تنظيم سوق العمل، تعزيز المؤسسة الوطنية للاستخدام، تطوير التدريب المهني، تنظيم العمالة الاجنبية، اضافة الى تعزيز الحماية الاجتماعية والتنسيق مع اطراف الانتاج. في موضوع التحول الرقمي تحديدا، قطعنا خطوات عملية، فقد اطلقت الوزارة العديد من الخدمات الالكترونية المتعلقة بالمعاملات بالتعاون مع وزارتي المال والتنمية الادارية، واصبح جزء كبير من معاملات الوزارة يتم الكترونيا، فيما نعمل للوصول تدريجيا الى انجاز جميع المعاملات عبر المنصات الرقمية. كما ان استراتيجيتنا لا تقوم على تدريب الشباب لكي يغادروا لبنان، بل على تمكينهم ورفع مستوى مهاراتهم وربطها بحاجات سوق العمل، بما يتيح لهم فرصا افضل داخل لبنان وخارجه، مع الحفاظ على امكانية الاستثمار في وطنهم. طبعا، الحرب والمشاكل الاقتصادية والازمات المتتالية اثرت على سرعة التنفيذ. لذا اقول بوضوح اننا لم نحقق كل ما اردناه، لكننا حققنا اجزاء مهمة من الخطة، والاهم اننا وضعنا مسارا اصلاحيا مستمرا يمكن البناء عليه، بدلا من انتظار الظروف المثالية التي قد لا تأتي.

■ ما الذي قامت به الوزارة في مجال حماية العمال والتنسيق مع النقابات ولجنة المؤشر؟

□ حماية العامل هي في صلب عمل وزارة العمل، وهذا يعني تطبيق قانون العمل، تعزيز التفتيش، معالجة الشكاوى، مكافحة العمل غير النظامي، وفي الوقت نفسه

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

حماية المؤسسات الملتزمة بالقانون. في هذا الاطار، قامت الوزارة بحملات تفتيش ميدانية، وشملت الحملات العديد من المؤسسات، وأسفرت عن تنظيم 42 محضر ضبط مع توجيه انذارات، مع إحالة بعض المخالفات على القضاء المختص. اما بالنسبة الى النقابات، فنحن نؤمن بأن النقابات شريك اساسي في تنظيم سوق العمل وفي الحوار الاجتماعي، لكن المطلوب في المقابل

> **العمل هو اساس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي**

وزير العمل الدكتور محمد حيدر.

أن تكون اوضاعها القانونية والادارية سليمة وأن تقوم بدورها ضمن القانون. لذلك عملت الوزارة على متابعة نشاطها وتسوية اوضاعها. بالنسبة الى لجنة المؤشر، حرصنا على اعادة تفعيل الحوار بين الدولة واصحاب العمل والعمال. فعقدت اللجنة اجتماعات دورية بحضور ممثلي الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية والجهات الرسمية المعنية، حيث تمت مناقشة الحد الادنى للاجور والتقديمات الاجتماعية ووضع المتقاعدين والضمان الاجتماعي. نحن نعرف بأن أي زيادة في الاجور يجب أن تكون جدية بالنسبة الى العامل، وفي الوقت نفسه قابلة للتحمل بالنسبة الى المؤسسات، لذلك لا يمكن معالجة الملف بقرار منفرد، بل من خلال الحوار بين اطراف الانتاج الثلاثة.

■ ما هي خطة الوزارة لتنظيم العمالة الأجنبية، وكيف يتم التنسيق مع الامن العام؟

□ موقفنا واضح، نحن لسنا ضد العامل الأجنبي لكننا مع العامل الاجنبي النظامي، وضد الفوضى في سوق العمل. لدينا مساران متكاملان: الاول هو تسوية اوضاع العمال الموجودين في لبنان والتأكد من حصولهم على اجازات العمل والاقامات وفق القوانين، والثاني هو تنظيم عملية الاستقدام من الاساس، بحيث نعرف من يدخل الى لبنان، ولأي مهنة، ولأي صاحب عمل، وبأي شروط. هنا يأتي التنسيق الضروري مع المديرية العامة للأمن العام، لأن تنظيم العمالة الاجنبية يتطلب تكامل اجراءات وزارة العمل المتعلقة باجازة العمل مع اجراءات الاقامة والدخول والخروج التي يتولاها الأمن العام. لقد عقدت الوزارة اجتماعات تنسيقية مباشرة مع المديرية العامة للأمن العام لتعزيز هذا التعاون، كما بدأنا الانتقال الى مقاربة جديدة تقوم على الاتفاق مع الدول المرسلة للعمالة، بحيث تكون هناك قواعد واضحة لحماية العامل وصاحب العمل معا. في هذا الاطار، دخلت الاتفاقية اللبنانية ـ الاثيوبية حول تنظيم العمالة حيز التنفيذ، فيما اكدت الوزارة أن المسار سيستكمل مع دول أخرى. في ملف العاملات في الخدمة المنزلية، عملنا كذلك على تنظيم مكاتب الاستقدام وتشديد الشروط، مع التوجه الى تسهيل الاستقدام المباشر والانتقال تدريجيا إلى المعاملات الالكترونية.

■ زرتم مصر مؤخرا، ما طبيعة التعاون مع وزارة العمل المصرية وكيف سيستفيد لبنان؟

□ الزيارة الاخيرة الى مصر كانت مهمة لأنها انتقلت بالعلاقة من مستوى التعاون العام إلى مشاريع عملية قابلة للتنفيذ. بحثنا مع وزير العمل المصري حسن رداد ابراهيم مشروع اتفاقية الربط الالكتروني بين وزارتي العمل اللبنانية والمصرية، وقد تم وضع اللمسات الاخيرة عليها، على أن يتم توقيعها في بيروت. الهدف هو تبادل المعلومات والبيانات الكترونيا، تسريع الاجراءات، وتعزيز الشفافية والرقابة في ادارة ملف العمالة. كما بحثنا اوضاع العمالة المصرية في لبنان، والحاجات الفعلية لسوق العمل اللبناني، لا سيما في بعض القطاعات مثل الزراعة والبناء والافران. لكن الاهم أن الجانب المصري أبدى استعداده لوضع آلية لتدريب واختبار العامل مهنيا قبل وصوله إلى لبنان، وتعريفه بالقوانين اللبنانية وحقوقه وواجباته. هذا امر مهم جدا، لأننا نريد أن يأتي العامل الى لبنان وهو مؤهل ◄

للمهنة التي سيعمل فيها، وفي الوقت نفسه يعرف حقوقه وواجباته. كما اطلعنا على تجربة ورش التدريب المهني المتنقلة في مصر، وهناك اهتمام بدراسة امكانية الاستفادة من هذه التجربة وتطبيق نماذج مشابهة في لبنان. وبالتالي، الفائدة للبنان هي في ثلاثة أمور: تنظيم سوق العمل، رفع مستوى كفاءة العمالة، وتقليل الفوضى والمشكلات الناتجة من عدم وضوح المعلومات والاجراءات.

■ ماذا عن دور الضمان الاجتماعي والعلاقة بينه وبين الوزارة؟

□ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة اساسية في منظومة الحماية الاجتماعية، ووزارة العمل معنية به بحكم دورها كوزارة وصاية، لذلك فان العلاقة بين الطرفين يجب أن تكون علاقة تكامل، لا علاقة تدخل في الادارة اليومية للصندوق. لدينا اليوم تحديان أساسيان: الاول هو تحسين الخدمات والتقديمات للمضمونين، والثاني هو الانتقال من النظام الحالي إلى نظام اكثر شمولا للحماية الاجتماعية، خصوصا بعد اقرار القانون رقم 2023/319 المتعلق بتعديل أحكام قانون الضمان وانشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية. من الخطوات التي تم انجازها أيضا تشكيل مجلس ادارة جديد للصندوق وفق الآليات القانونية، كما أن الضمان كان حاضرا في اجتماعات لجنة المؤشر، لأن موضوع الاجور لا يمكن فصله عن التقديمات الاجتماعية والصحية والتقاعد. لقد بحثنا مع ادارة الضمان سبل تحسين التغطية الصحية، ومعالجة العلاقة مع المستشفيات، وزيادة بعض التقديمات الاجتماعية. بصراحة، اصلاح الضمان ليس ملفا ماليا فقط، بل هو جزء من الأمن الاجتماعي للبنانيين، لذلك سنستمر في العمل على تفعيل نظام التقاعد والحماية الاجتماعية وتحسين اداء الصندوق.

■ هل هناك خطط مستقبلية لدور الوزارة، وفي أي مجالات؟

□ نعم، هناك ملفات عدة نعتبرها اولوية للمرحلة المقبلة:

اولا، استكمال التحول الرقمي وتبسيط معاملات المواطنين، بحيث تصبح العلاقة بين المواطن والوزارة اكثر سرعة وشفافية واقل اعتمادا على الورق والوساطة.

ثانيا، تطوير سوق العمل من خلال تفعيل المؤسسة الوطنية للاستخدام، تحسين خدمات التوجيه والتوظيف، وبناء قاعدة معلومات حقيقية عن فرص العمل والمهارات المطلوبة.

ثالثا، التدريب المهني وربطه بحاجات الاقتصاد، بحيث لا ندرب الشباب في اختصاصات لا يحتاج اليها السوق، بل نحدد اولا القطاعات التي لديها طلب ثم نوجه التدريب اليها.

رابعا، تنظيم العمالة الاجنبية من خلال الرقمنة والربط الالكتروني والاتفاقيات الثنائية مع الدول المرسلة للعمالة.

خامسا، تعزيز الحوار الاجتماعي مع الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية والنقابات، لأن سوق العمل لا يمكن أن ينظم بقرار من الدولة وحدها.

واخيرا، سنواصل العمل على الحماية الاجتماعية والتقاعد والضمان، وعلى ربط العمل بالحماية الاجتماعية، لأن الوظيفة اللائقة ليست مجرد راتب، وانما هي راتب وحقوق واستقرار.

> **نعمل على التحول الرقمي وتعزيز سوق العمل**

■ كلمة أخيرة؟

□ أقول للبنانيين ان وزارة العمل موجودة لخدمتهم، والعامل بالنسبة الينا ليس مجرد رقم، كما ان صاحب العمل ليس خصما. نريد سوق عمل يكون منظما وعادلا نحمي فيه العامل، ونساعد فيه المؤسسة على الاستمرار والانتاج، ونشجع اللبناني على العمل والانتاج داخل وطنه، وننظم في الوقت نفسه وجود العمالة الاجنبية وفق القانون. نحن نعرف أن الظروف التي يمر فيها لبنان صعبة جدا، وان الدولة تواجه تحديات كبيرة، لكن هذا لا يجب ان يكون سببا للتوقف عن الاصلاح؛ بل على العكس، الازمات يجب ان تكون دافعا لبناء مؤسسات اكثر كفاءة وشفافية. العمل هو اساس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والاستثمار الحقيقي للبنان هو في الانسان اللبناني وفي قدرته على العمل والانتاج.